

على عمد واما من ابا ح شيئا من المحرمات من العلماء فاعلم انه لا يتيسر  
 على باصحة المحرمات عالم يخشى الله ولا يتخشى الله من عمادة  
 العلماء وانما يقع ذلك لبعض العلماء لاسباب ذكرها شيخ الاسلام في  
 رفع المسلم عن الاثمة الاعلام باثمتها فمن اراد الوقوف على هذا فليصبر  
 هناك **ونذكر هنا** على سبيل الاختصار والاشارة تبنيها وطلبها  
 للاقتصاد ولان فيه عدم معارضة العام بخاص ليعلم من وفق عليه  
 تجانب هذا المعترض للاشم والعدوان بخامله علينا وتجهيله و  
 تضليله من غير بينة ولا دليل من كلام اهل العلم فاعلم انه من ابا ح  
 شيئا من المحرمات من العلماء فانما ذلك لكونه لم يبلغه في ذلك الحق  
 فاجتهد او استند الى موجب ظاهر آية او حديث او موجب قياس  
 او موجب استحباب او بلغه في ذلك نص لكنه لم يثبت عندة لشيء  
 مما قد يعرض للعلم من تضعيف الحديث او لعله من جهالة او تقاطع  
 او غير ذلك وان كان قد ثبت غيره او بلغه الحديث لكنه تسميه او  
 لعدم معرفته بدلالة الحديث او اعتقد ان هذا النص لا دلالة  
 فيه او اعتقد ان تلك الدلالة قد عارضها ما دل على انها ليست ملزمة  
 مثل معارضة العام بخاص او المطلق بمقيد او الامر المطلق بما يقضي  
 العوض او الحقيقة بما يدل على المجاز فانواع المعارضات او غير  
 ذلك من الاعدال مما ذكره اهل العلم لاهل العلم فاذا جاء حديث صحيح  
 فيه تحليل او تحريم او صفة فلا يجوز ان يعتقد ان التارك له مرتكب  
 العلماء الذميمة وصفنا اسباب تتركهم يعاقب لكونه حصل الحرم او

هذا الحديث لا يثبت عندنا لانه لم يثبت عندنا لانه لم يثبت عندنا

ام او هاهنا مبادات اعداء الله وسوءه بالعداوة والبغضاء والبراءة  
 منهم وما يعبدون والتصريح لهم بان ما هم عليه من دعاء غير الله  
 كفر وضلال بعيد بما نزع اصل الايمان والتفصيل من اقامة الدين وعبادة  
 الله رب العالمين ام الاقامة كان ذلك من العبادة لله والقيام به من  
 اقامة الدين فاعلم ايها المنصف عداوة هذا الرجل لاهل هذه  
 الدعوة وبغضه لهم وازدات الشر لهم وطلبه لهم الغي ايل ومن  
 اقتدر بهم واقفني بانما هم وان لم يكن هذا من اقامة الدين ومن عبادة  
 المصير اليه واما المغالطة باجمال لفظ العبادة واقامة الدين وبان  
 لا يمتنع من فعل واجب واليك ههنا علم فعل محرر من غير تفصيل  
 عند المحاكمة فلا يقتصر عليه الا جاهل مغالط ملتزم وقد عرف شيخ الاسلام  
 بانها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الاقوال والاعمال الظاهرة  
 والباطنة واما دعوى ان مكانة الاجماع عارضة الشروط فمن الكذب  
 البحت لم يحك الاجماع عليها وانما ذكر كلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وكان يثبه  
 للاجماع على تحريم الاقامة بين اهل الشركين او اجماع المحققين من  
 اهل كل عصر ومصر على وجوب العمل بما جاد به الوعيد فيما اقتضته  
 من التحريم على وجه العموم والاطلاق وقد ذكر العلماء ان السفسر حكم الا  
 قامة لا تقضي واما قوله فمعلوم ان مستحله كما في بعض السفرة الى  
 اخره فالجواب ان نقول من فعل امر محرر ما غير عالم بتحرمة لائق ثم  
 ين الكراهة عن تكفيره ومن فعله عالما بتحرمة متعمدا افعوله تباويل  
 فاستحله او فعله من غير استحلال له فهو عاص لله بارتكابه المحرم  
 على عمد

هذا الحديث لا يثبت عندنا لانه لم يثبت عندنا لانه لم يثبت عندنا